الأمن الإنساني: دراسة في تهديدات أمن الفرد المغاربي

أ. بلخيثر نجية –كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة تلمسان

مقدمة:

إن ما عرفه حقل الدراسات السياسية في مجال التحليلات و أدبيات البحث الأمنية، و ما تمخض عنه من تحويل مرجعية الدراسة الأمنية من وحدة تحليل تقليدية و هي الدولة إلى وحدة تحليل جزئية و هي الفرد أبرز حاجة ملحة إلى وضع الإسقاطات النظرية على المتغيرات الواقعية في العلاقات الدولية، نظرا لأهمية الأمن كقيمة سياسية و إستراتيجية.

و في هذا السياق، و طبقا لحيز الدراسة المعنية و هي الفضاء المغاربي، فإن الدراسة ركزت أساسا على البحث في التهديدات الجديدة التي برزت كأخطار تهدد الأمن في المنطقة المغاربية بدل التحليل التقليدي الذي تراوح بين الاستعمار المشاكل البينية الموروثة عنه كأزمة الحدود و المشاكل الاقتصادية الهيكلية الناجمة عن القروض من المؤسسات الدولية، فالبحث في الأخطار التي تهدد المنطقة المغاربية حسب التحليل الجديد تنصرف – متجاوزة الدولة المغاربية – إلى المعوقات التي تحول دون حصول الفرد المغاربي على وجود فيزيائي مصحوب بمستوى معيشي مناسب مع وضع اقتصادي مساعد على إتاحة الفرص الفردية، و أوضاع اجتماعية و ثقافية تسمح له باختيار القيم الثقافية، و رأس المال الاجتماعي الذي يختاره بكل حرية و بناء على التغير الطارئ على وحدة التحليل، و كذا على مجالات الأمن، فإن التغير المصاحب له يكون على مستوى إشكالية البحث:

ما هي التهديدات الجديدة المحيطة بالفرد المغاربي تبعا للتأصيلات و المفاهيم النظرية النقدية للأمن؟

I. التعريف التقليدي للأمن:[1]

يتضمن مفهوم الأمن التقليدي عدة مستويات تتراوح بين الأمن القومي الوطني و الأمن الجماعي، كما يضيق مجاله و يتسع ليشمل إضافة إلى الأمن العسكري، المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

و أولى هذه المفاهيم التقليدية، نجد مفهوم الأمن القومي الذي شكل مفهوما محوريا في حقل الدراسات السياسية، حيث تم استخدامه لأول مرة تزامنا مع إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي في 1947 و هو مفهوم أصلت له نظريا المدرسة الواقعية التي تركز على توازن القوى كميكانيزم منظم للعلاقات الدولية و حافظ للأمن و السلام الدوليين[2].

و في هذا السياق يعرفه عمر سعد الله بأنه:" دفاع الوحدة الأساسية الفاعلة في العلاقات الدولية، و يتعلق الأمر بالدولة ضد أي تهديد عسكري خارجي لكيانها أو سيادتها أو تكاملها الإقليمي أو استقرار النظام السياسي أو مصالحها القومية".

كما يعرف على أنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بغض النظر عن شكلها و مصدرها[3].

و يعرفه عبد الكريم نافع بأنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية و دعم أنشطتها الرئيسية و الاقتصادية و الاجتماعية و دفع أي تهديد أو إضرار بتلك الأنشطة[4].

أما إسماعيل صبري مقلد، فيعرفه على أنه العمل على حماية الكيان الإقليمي للدولة و ضمان بقائها كوحدة سياسية و قومية فعالة و محيطها الإقليمي أو الدولي و حماية القيم و المصالح الحيوية من الدولة أو لكيانها القومي ضد التهديدات الموجهة ضدها، و المحافظة على نظامها سياسي إذا ما كان يمثل معنى خاص للشعب[5].

و يندرج مفهوم الأمن القومي ضمن الأمن الخشن، و هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري، و الذي عادة ما يتبلور من اختلال توازن القوى بين الدول لعدم الحيازة على أسباب القوة المتمثلة في قدرتها الدفاعية على التعامل مع التهديدات في البيئة الأمنية التي توجد فيها، و على عكس مفهوم الأمن الناعم الذي يتضمن التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول[6].

أما المستوى الثاني للأمن، فيتعلق بالأمن الجماعي، الذي برز بعد اقتناع الدول بتعذر تحقيق سلامتها بمعزل عن التنسيق مع الوحدات الدولية الأخرى، فهو مستوى أشمل فوق قومي، فوق دولاتي يتحقق في إطار الأمن القومي للوحدة التحليلية الأساسية و هي "الدولة".

و هو مفهوم جاء بديلا بعد فشل نظام توازن القوى الذي جاءت به الواقعية كوسيلة لتحقيق الأمن والسلام الدوليين فكان الأمن الجماعي الذي يتضمن أكثر من وحدة دولية، أحد أهم الأهداف التي يتطلع إليها التنظيم الدولي كحل وسط بين الفوضى الدولية و الحكومة العالمية[7].

و في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى كون هذا المفهوم تمخض اتساقا مع المشروع المثالي الذي تم التأصيل له من قبل عديد الاتجاهات و تحديدا المدرسة المثالية و نظريات التكامل بغية جعل ظاهرة العنف تنتفي و تضمحل على المستوى الدولي[8].

و يعرف الأمن الجماعي على أنه: نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو فيها و السهر على أمنه من الاعتداء أو هو نظام يعرف في إطار مستوى أعمق من التعاون بين الوحدات و الدول في حالة التعرض للخطر و ليس على مساعدة الحليف أو الاعتماد على القوة الذاتية، و لذلك نجد أن الأمن الجماعي يتفق مع إقامة حلف عالمي، بحيث يضبط السلوك الدولي و يجعله يتجه نحو شكله الإيجابي المتمثل في استتباب الأمن و السلم الدوليين من خلال الجهود المشتركة في شقيها الوقائي أو العلاجي[9].

لقد كان المجال لاختبار نظرية الأمن الجماعي هو التنظيم الدولي سواء بعد الحرب العالمية الأولى من خلال عصبة الأمم أو بعد الحرب العالمية الثانية من خلال منظمة الأمم المتحدة، و المنظمات المرتبطة بها من خلال الفصل السابع للميثاق الأممي بغية الحفاظ على الوضع الراهن الذي أفرزته الحرب[10].

و هو ما يتفق مع ما عبر عنه صبري مقلد في ذات الشأن، حيث يترجم الأمن الجماعي حسبه إلى الحيلولة دون تغيير الوضع الدولي أو الإخلال بأوضاعه و علاقاته أو تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها و عليه فجوهر الأمن يكمن في إحباط العدوان و منح الاطمئنان للدولة الضحية بجماعية الدعم الذي تتلقاه ضد الطرف المعتدي[11].

و من جهة أخرى، نجد محمد منذر في كتاب له يؤكد على أن الأمن الجماعي يتضمن نظاما يحول دون تحقيق الغايات المحرمة بأي وسيلة كانت، و يكفل تحقيق الغايات المشروعة بالوسائل الصائبة، كما أن نجاح هذا النظام في ضمان الأمن الجماعي يكون مشروطا بتوفر البنود التالية:

- الاتفاق على جملة من المبادئ المتعلقة بالغايات و الوسائل الشرعية و غير الشرعية.
- وجود أداة لتنفيذ تلك المبادئ في حالات معينة.
- إجماع عام على استخدام تلك الأداة.
- و عليه يتضمن نظام الأمن الجماعي عملية ذات شقين، أولها يتضمن الاصطلاح على تعريف معين للعدوان، و ثانيها الاتفاق على الترتيبات التي تدعم بالقوة و الأموال لحماية الضحية و لجم المعتدي.

أما مفهوم الأمن الشامل فقد جاء في مقابل الأمن الضيق، و الحكم على مدى شموليته أو محدودية و جزئية هذا المفهوم ينصرف ليتضمن أربعة زوايا:

- من حيث الجوهر: فالأمن شامل لا يقبل التجزئة، يمتد ليشمل كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و العسكرية و الثقافية، و بالتالي فإن عدم الاستقرار السياسي و الانهيار الاقتصادي و تفشي البطالة و انتشار الأوبئة و الحروب و المجاعة و الجرائم و الانحراف، و تفكك الأسر، تهديد للأمن، لأنه يثير الخوف من تهديد معين[12].
- من حيث المكان: أي أن الأمن يمتد ليشمل كافة الإقليم الجغرافي للدولة دون استثناء مع الإشارة إلى أن طبيعة الأوضاع الحالية التي اقترن اسمها بالعولمة جعلت من العالم قرية صغيرة، يصعب في خضمها الفصل بين ما هو داخلي و ما هو خارجي.
- من حيث الزمان: الحاجة للأمن صفة دائمة لا تتغير أو تنتفي إلا بانتفاء وجود الإنسان.
- من حيث آلية تحقيق الأمن: مجموعة الإجراءات الشكلية و الموضوعية التي تتولى هذه المهمة، و إذا كان في الدول النامية محصورا في الأمن السياسي الجنائي (أمن الدولة) فهو في الدول المتقدمة يشمل مؤسسات الدولة و المؤسسات الأهلية

II. إعادة النظر في المرجعية الأمنية للتحليل: الأمن الإنساني: النشأة و المفهوم.

كنتيجة طبيعية لتحويل المقاربات الأمنية في مرجعية التحليل من الدولة إلى الفرد، عرف مفهوم الأمن تغير من كونه أمنا قوميا للدولة السيدة إلى أمن إنساني يتحقق عندما تتجسد الحماية و الضمانات الأساسية للفرد، و من هنا ظهر مفهوم الإنساني الذي عرف في جوان 1996 من قبل "لويد أكسفورد" وزير خارجية كندا آنذاك بأنه حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة

أو لا بالعنف، و هي وضعية تتميز بغياب الخروقات و الأسباب إلى جانب النتائج و القضاء عليها، فمواجهة التهديد تكون بمواجهة منابعه و العمل على تحييدها.

كما أن مفهوم الأمن الإنساني بعيد عن الإشارات الليبرالية المتعلقة بالتنافسية أو الإمتلاكية الفردية المادية، فالنظرة الليبرالية لأمن الفرد تقتصر على الجانب المادي، بمعنى أن الأمن الإنساني يشتمل إلى جانب احتوائه على الجانب المادي، كل ما يتعلق بالحاجات اللامادية، و ليس فقط بالبناء الفيزيولوجي الفيزيائي للفرد[13].

و في هذا الإطار نجد "شارل فيليب" و "بياتريس باسكال" يرى في الأمن الإنساني شاملا للتحرر من الحاجة الاقتصادية و الاستعباد و العنف السياسي و التحديات الأخرى الاجتماعية و الفكرية و الثقافية و التنمية المستدامة و احترام القانون و العدالة الاجتماعية و رشادة الحكم، كما يراه "بيار بيتقرو" متمثلا في الحقوق الإنسانية و الرفاه الاقتصادي و التنمية المحترمة للبيئة.

و هو عند "لنكول شان" قائم على الركائز الحيوية التالية: بقاء الإنسان، و رفاهه و حريته، رفاهية في وقفت السلم و الحرب، ففترات السلم تتضمن هي الأخرى تهديدات ليست بالضرورة عسكرية[14].

و هي مقاربات كندية ترى في الأمن أمانا سياسيا، و في المقابل نجد الاتجاه الياباني المركز على البعد التنموي للأمن الإنساني، فهي تعطي أولوية للجانب الاقتصادي في ممارستها من خلال تقديم المساهمة المالية للمشروعات التنموية لمساعدة الأفراد، و هو مفهوم يقترب من مفهوم الأمم المتحدة الذي جاء به "كوفي عنان" الأمين العام السابق للأمم المتحدة في 2000 في خطاب بعنوان "نحن البشر" قائلا: "يتضمن إضافة إلى انتفاء خطر الصراع، حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، و التعليم و الرعاية الصحية، و إتاحة الفرص و الخيارات للأفراد، و الحماية من الفقر و الخوف و حق الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي أساس أمن الإنسان[15].

أما التعريف الإجرائي للأمن الإنساني فهو الذي جاءت به "سابينا ألكير" الذي يتمحور حول المحافظة على الجسم الحيوي للإنسان ضد التهديدات الخطيرة و الممتدة على المدى الطويل، فالحماية تقر بأن الإنسان و الجماعات المهددة بأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها كالأزمات المالية و النزاعات و الأمراض كالسيدا، التلوث، فالأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية فلابد أن تكون واعية و حساسة و غير جامدة أي وقائية لا استجابية[16].

- **تطور مفهوم الأمن و عوامل بروزه:**

ظهر مفهوم الأمن الإنساني كنتاج لمجموعة من التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، فالمنظور السائد للأمن و هو المنظور الواقعي لم يعد قادرا على تفسير مسببات القضايا الأمنية و فهم طبيعة و مصادر التهديد، فظهرت الحاجة إلى توسيع منظور الأمن ليعكس طبيعة التهديدات الجديدة التي كانت محصورة في تهديدات عسكرية خارجية للفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية و هي الدولة القومية[17].

لتأتي محاولات "باري بوزان" الذي جاء بمفهوم "الأمن المركب" ضمن المقاربة الهادفة للتوسيع في مفهوم الأمن في إطار الدراسات الواقعية الجديدة مرورا بالنظرية النقدية الاجتماعية في منتصف الثمانينات ضمن النظريات التكوينية التي تسعى لتحرير البنى من للسياسات الدولية الجائرة التي تهيمن عليها القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من أطروحات المنظور

الماركسي للعلاقات الدولية "التبعية" و انتقدت كل من الواقعية لفشلها في التنبؤ بسقوط الاتحاد السوفيتي سابقا و ذلك لأنها تغافلت عن تحليل التحولات الاجتماعية العميقة داخله، كما تنتقد في الواقعية، إقصاءها للفواعل الأخرى عن غير الدولة معتبرة إياها نظرية مسيسة هدفها دمقرطة المؤسسات الدولية، ثم جاء بعد ذلك، تقرير التنمية البشرية 1994، طرح هذا المفهوم الجديد للأمن كتكملة للبداية الأولى خلال الحرب الباردة بواسطة كتابات بعض اللجان التي استعملت تعبير الأمن لإنساني و الأمن الفردي، غير أن هذا المفهوم جاء ضمن مفهوم التنمية الشامل من خلال محاولة دراسة المشاكل الإنسانية و القضايا ذات الأبعاد الإنسانية، حيث نشر "دبلير" فكرته حول الأمن الفردي في كتاب له بعنوان "الأمن الإنساني بعض التأملات معتبرا أن مفهوم الأمن شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، و أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أن الأفراد آمنين[18].

ثم ظهرت في ثمانينات القرن العشرين أعمال و مؤتمرات دولية ركزت على محورين أساسين: إشكالية تحقيق أمن الفرد و الإنفاق على التسلح و ثانيها الربط بين تحقيق الأمن الإنساني و تحديات التنمية الشاملة.

III. تحديات أمن الفرد المغاربي.

- **التحديات السياسية.**

عرفت الدول المغاربية العديد من المشاكل السياسية راجعة إلى إشكالية تحقيق القيم السياسية في المجتمعات العربية، و إن كان جزء منها راجع إلى صعوبة المواءمة بين البيئة المجتمعية الثقافية المغاربية، و المفاهيم و القيم الجديدة المرتبطة بالنماذج الغربية التي تم محاولة إرساءها من جهة أخرى، و عدم مصداقية التوجهات الحكومية نحو تحقيقها.

و في هذا السياق، يتم الحديث عن إحدى أهم القيم التي تضمن استقرار و استتباب النظام في الدولة، و يتعلق الأمر بقيمة الشرعية هذه الأخيرة تشير إلى طبيعة السلطة العليا في البلاد، و التي تتولى تسيير أمورها و التي يدين لها الأفراد المكونين للمجتمع بالالتزام السياسي و عليه فإنها تتمحور حول الاتفاق للوصول إلى القبول العام للنظام السياسي و الاعتراف له بكونه سلطة سياسية تحظى برضا جماهيري[21]

و في هذا الصدد يرى "ماكس فيبر" أن النظام السياسي يكون شرعيا انطلاقا من الحد الذي يشعر فيه مواطنيه أنه نظام صالح يستحق التأييد و الطاعة[22].

و في مجتمعاتنا العربية، فإن إشكالية الشرعية هي الضعف في العلاقة بين الحاكم و المحكوم، وما يؤججه هو توغل السلطة و استخدامها للعنف و القهر كأساس لحماية بقائها و استمرارها الذي عجزت عن تحقيقه برضا الشعب[23].

فعلى سبيل المثال، فغياب شرعية النظام السياسي و تآكل مصادرها الثورية في عهد التسعينات، أدى إلى حرب أهلية دامت لفترة زمنية طويلة، كانت حصيلتها تدمير البنية التحتية، و عادت لتنتعش مع بروز و تأسيس مصدر بديل للشرعية الثورية التي تهاوت، وهي الشخصية الكاريزمية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.

أما فيما يتعلق بالأزمات السياسية البينية، فنجد المعوق الهيكلي لتحقيق اتحاد مغرب عربي، و هو أزمة الصحراء الغربية، حال دون تحقيق اتحاد سياسي اقتصادي بين الدول المغاربية.

إن الفضاء المغاربي الذي يتشارك مواطنوه في كل قطر من أقطار المغرب العربي في الدين و اللغة و التاريخ و المصير المشترك، تتهدده مخاطر خارجية موحدة تتراوح بين مخاطر سياسية و هي الصراع العربي الإسرائيلي، فالمحطات الأساسية للصراع و هي هزيمة 1967، و توقيع اتفاقية كامب ديفيد و معاهدة السلام المصرية مع الكيان الصهيوني في 1978، كلها محطات سلبية لا تخدم الطرف العربي، و هو ما أكدته اتفاقية أوسلو 1993 الذي كرست الإدراك العربي بضغط التطبيع مع إسرائيل[24].

و هو ما يشكل خطرا على المواطن المغاربي لكونه إنسان مخترق أمنيا و منكشف أمام التهديدات الإسرائيلية لعدم وجود وسائل تحمي أمنه لا على المستوى القطري، و لا على المستوى الإقليمي، فالأمل الوحيد هو المغرب العربي، و هو مشروع معطل بسبب معوقات سياسية أساسها قضية الصحراء الغربية، و بالتالي فالمواطن المغاربي مهدد في وجوده الفيزيائي نظرا لإمكانية الحرب مع إسرائيل، مع الإشارة إلى كون الكفة ترجح لصالح الطرف الإسرائيلي لاحتكاره السلاح النووي .

أما **المخاطر الاقتصادية**، بالإضافة إلى اقتصاديات المغرب العربي المتخلفة التي يمكن رصدها ببساطة من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي و الصادرات، فهي اقتصاديات ترتفع فيها المساهمة النسبية لقطاع الإنتاج الأولي الزراعة و الصناعة الاستخراجية مقابل الصناعة التحويلية، و هي ظروف مرتبطة بعوامل داخلية و أخرى خارجية ملخصة في الاستعمار[25].

فإن تعطل التنمية و التكامل الإقليمي على المستوى الاقتصادي المغاربي، أدى إلى فرض صناعة القرار خارج مراكز مغاربية لصالح الأطراف الاستعمارية ذات نفوذ المتأصل منذ عهد الاستعمار، و الذي استمر في ظل التقسيم الدولي للعمل[26].

كما أدى إلى إضعاف القدرة التفاوضية للدول المغاربية المنعزلة عن بعضها البعض مع الأطراف الأخرى الأوروبية و الأمريكية في مجال التصدير و الاستيراد، و هي أطراف قوية صناعية تنضوي في نطاق تكتلات اقتصادية عملاقة، مما يجعل فحوى التعامل غير متكافئ، و يحسم بتبعية الأطراف المغاربية المختلفة من حيث اقتصادياتها بالضرورة[27].

و هو ما يؤثر على الأمن الاقتصادي للفرد المغاربي، الذي يسعى إلى مستوى معيشي مقبول تتوافر فيه الشروط الاقتصادية المتاحة للحياة فيطرح إشكاليات عديدة تتلخص في:

عدم الاكتفاء الذاتي لاسيما في السلع الاستراتيجية، فالأقطار المغاربية منكشفة على الخارج و تابعة للأسواق الخارجية و بالتالي خاضعة لضغوطها.

أما **التهديدات الاجتماعية و الثقافية** فترتبط بأمن الفرد المغاربي الذي ينصرف إلى حماية ثقافته العربية الإسلامية و الإبقاء على تميزه عن الآخر و توفير الظروف و الإمكانيات التي تكفل له تعليما راقيا، و فرص لتشكيل معرفة صحيحة تستقيم مع الثقافة العربية الإسلامية المنزهة عن مطالب التغريب و التغلغل الثقافي التي تشوه مصادر تكوين الشخصية المغاربية كجزء من الحضارة الإسلامية العربية، و في هذا الإطار سيتم التركيز على الممارسات الراهنة التي هي امتداد للحملات الاستعمارية أكثر من هذه الأخيرة.

حيث نجد مشروع الشرق الأوسط الكبير يركز في إحدى أهم بنوده على ما يسمى "بناء مجتمع معرفي" الذي يهتم بالتربية و التعليم، أما النواحي التكنولوجية و العلمية فلم يشر إليها و هو ما يوضح أن التركيز لم يكن على الجانب المعلوماتي، بل المعرفي و هو أمر مقصود الهدف منه تأسيس مجتمع جديد بتربية نشء جديد يحمل المعارف و المفاهيم العلمانية بدلا من الإسلامية فالاختلاف شاخص بين المعلومة و المعرفة، فهذه الأخيرة مرتبطة بثقافة المجتمع و تنضوي على مواضيع لها مدلولات ثقافية و حضارية[28] و من ذلك يتجلى الخطر على خصوصية الثقافة العربية و المغاربية المعرضة للاختراق من طرف هذا المشروع حسب الإملاءات الغربية، و هو ما يفسر امتداد مشروع الشرق الأوسط الكبير ليشمل تركيا و أفغانستان و إيران بالرغم من أن تقرير الأمم المتحدة و إحصائياته ارتبطت بالدول العربية فقط و ليس جميع دول الشرق الأوسط[29] و هو ما يتوافق مع أطروحات غربية لصامويل هنتغتون الذي تكلم عن صراع الحضارات حيث يتم النظر إلى المغرب العربي ككتلة حضارية منسجمة تشكل خطرا على العالم الغربي.

و من جهة نجد مشاريع الأوروبية تتدخل و تؤثر على الأمن المغاربي على مستويين: الدولة و الفرد.

ففي إطار الشراكة الأورومتوسطية، و تحديدا نجد إعلان برشلونة يصف "الهجرة غير الشرعية" ضمن المخاطر العابرة للقارات لارتباطاتها بالإرهاب و الإجرام المنظم و تهريب المخدرات.

و في هذا الإطار نجد الفلسفة العامة لعملية برشلونة تتجه نحو كونها بناء أمن Order building أكثر منه بناء ثقة Trust building أو بناء شراكة Partenership building.[30]

حيث يتم النظر إلى المهاجر المغاربي على أنه يشكل خطرا على الهوية الجمعية الأوروبية، فأوروبا تنظر إلى الاستقرار النهائي للمغاربيين بها المنتمين لجيلين اثنين بعين قلقة، فهم بالنسبة لأوروبا مصدر تناقض على المستوى الثقافي و الديني والاجتماعي و الاقتصادي[31].

إن منطق الشراكة يقوم على حماية الدول الأوروبية على حساب القيم الإنسانية التي تؤسس للفرد و الإنسان كمحور للاهتمام و الصيانة على المستوى المعنوي و المادي، أي حماية الإنسان بغض النظر عن جنسيته أو ثقافته أو دينية أينما وجد من العوز المادي و صيانة كرامته و هو ما يوضح التناقض بين الخطاب و الترتيبات الأوروبية بحيث يتبين من خلال تنظيم معسكرات خارج الاتحاد الأوروبي في بلدان المصدر أو بلدان الجوار من أجل الانتقاء بين طالبي الهجرة، و ذلك بحجة الإدارة العقلانية وفحص طلبات اللجوء عند المنبع و ليس المصب[32].

كما يمكن توضيح إشكالية الهجرة و كونها آفة اجتماعية تعاني منها الدول المغاربية من خلال الاستعانة بنظرية التبعية التي توضح أن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة متطورة و دول محيطة متخلفة تربطها علاقات غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط، على أساس أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، ناجمة عن تعميق عدم المساواة في الأجور و مستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط و المركز و هو ما يؤكده "سمير أمين" عندما يعتبر أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى المركز خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم و التكوين[33].

الخاتمة:

أخيرا، تجدر الإشارة إلى أن المقاربة النقدية الجديدة التي أتت بمفاهيم حديثة و كشفت النقاب عن مستويات تحليل أوسع لا تعني بالضرورة أن المقاربات التقليدية خاطئة أو أنها لم تعد موجودة، بل هي تحليلات لا تزال تشرح و تفسر جانب من الظاهرة الأمنية، و تتمثل في حقيقة أن الدولة كوحدة تحليل لا تزال تعاني إلى غاية وقتنا الحالي من تهديدات وافدة من نظيراتها من الدول الأخرى، و إنما التأصيل النظري النقدي بطرحه لمفهوم الأمن الإنساني قد سمح بتحليل الجوانب الأخرى غير العسكرية، بمناقشة المشاكل التي يعاني منها الفرد المغاربي اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا و لاسيما ما هو ثقافي.

فإذا تحققت معادلة غزو الفرد المغاربي بأفكار غربية ذات روافد دينية مختلفة عن دينه (إشكالية التدخل في الجانب المعرفي و التنشئة السياسية للمواطن المغاربي)، مع تأزم الوضع الاقتصادي للدولة ينعكس بصورة سلبية على الوضع المعيشي، مع شروط سياسية تفتقر للدمقرطة، ضعف الشرعية، و تقييد للحريات لاسيما المشاركة في صناعة القرار مع أوضاع اجتماعية غير مريحة تنصرف إلى الجانب الصحي و ظروف العمل و السكن و التعليم المرتبطة أساسا بوظائف النظام التوزيعية و التنظيمية و الاستخراجية، و التحويلية .....الخ، فإن هذا سيشكل تهديدا أمنيا حقيقيا و جديا موجها نحو الفرد المغاربي ينعكس على الدول المغاربية نفسها، و هو تهديد ليس بالضرورة عسكريا!

الهوامش:

1) طافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي:تطوره و إشكاليته من منظور العلاقات الدولية و الإقليمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2006.
2) عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
3) محمد الأمين البشري، الأمن العربي:المقومات و المعوقات، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية،ط1، 2000.
4) بن صايم بونوار، مصادر التهديد الخارجية لأمن المغرب العربي و آفاقها المستقبلية مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر:قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2002.
5) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية:دراسة في الأصول و النظريات، الكويت: ذر السلاسل، 1984.
6) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه و تهديداته: دراسة في المفاهيم و الأطر "المجلة العربية للعلوم السياسية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، جوان 2008.
7) بوزنادة معمر، المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
8) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين الممارسة و النظرية، بيروت: دار الرواد، 2002، ص:2.

9) بوزنادة معمر، مرجع سبق ذكره، ص:19.

11) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ص:71.

12) محمد الأمين البشري، مرجع سبق ذكره، ص:31.

13) علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنمية و الأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: منشورات جامعة محمد خيضر، العدد04، ماي 2004، ص:15.

14) حموم فريدة، الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام: قسم العلاقات الدولية 2004، ص:13.

15) ناجي طارق، مفهوم الأمن بين الفرد و الدولة: دراسة في تطور مفهوم و مجالات الأمن، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، ص:4.

16) خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمين الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلاقات الدولية و الإستراتيجية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 105.

18) خديجة محمد عرفة، "الأمن الإنساني"، مجلة مفاهيم، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، العدد 13، السنة الثانية يناير 2006، ص:15.

20) عياد سمير،" مفهوم الأمن الإنساني"، ملتقى حول الأمن الإنساني، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان، 2009.

21) أنطوان مسرة، "الأمن الإنساني: عناصر إستراتيجية للتسامح"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 1، 2006، ص:105.

22) محمد عامر أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية و الخيار الجماهيري، ليبيا: دار الرواد، ط1، 2002، ص:89.

23) ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007.

24) علي خليفة الكواري و آخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2002.

25) توفيق المدني، المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل: دراسة تاريخية سياسية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

26) قليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الأردن: مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع، ط1، 2004.

27) شريط عابد، "الاقتصاد العربي و تحديات القرن الواحد و العشرون"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 39، صيف 2007، ص:37.

28) محمد الحمصي، التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية: دراسة في الاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية 1960-19980، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص:57.

*نسبة 30% هي ما تحدد مدى تبعية الدول للأطراف المصدرة و الدول المغاربية تجاوزت هذا الحد لتبلغ وارداتها 60% أي نسبة تبعيتها 60% فيما يتعلق بالمواد الغذائية.

29) أحمد حمد الجوهري، الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسط الكبير، القاهرة: دار الأمين للنشر و التوزيع، ط1، 2005.

30) بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص:99.

31) فتح الله لعلو، المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية، المغرب: دار تويقال للنشر، ط1، 1997، ص:2.

32) عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل و السياسة"، ملتقى دولي حول: الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و آفاق، قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 2008.

10)Jean Jacque Roche, Charle Philippe David, theories de la securité, Paris : mostchrestien, 200.

14) Weaver, securitisation and desecuritisation, Inronny Dipschutz, ed, on security, New York: Columbia university press, 1995.

17) Catherine Charnett, Acritical applicatiuon of securitization: theory overcoming the normative dilemma of international writing security, catalan institute for peace, catala international peace lapau Barcelona, December, 2009.

19)Critical theory " in methodological debates: post- positivist approaches: http:// www.uta.edu/hura/illurinations.

33) Paule Balta, le grand Maghreb: des indépendances à l'an 2000, Alger : l'aphomie, 1990.